توصيات المؤتمر العلمى

للجمعية المصرية للانتاج الحيوانى

من ١١ — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣

أولا ـ تحرير الحيوان من العمل :

نظراً لما درج عليه العرف من استعمال الحيوان فى العمل الزراعى، وما لذلك من أثر مضعف لمقدرته الإنتاجية فى اللحم واللبن ، ونظراً لما تعانيه البلاد من نقص فى هذين الإنتاجين يضاف إليه عدم إمكان زيادة المساحة التى تزرع برسيما فى الوقت الحالى ؛

فإن المؤتمر يرى أن الأوضاع الزراعية الحديثة فى البلاد تتطلب ضرورة تصنيع زراعتها بتشجيع استعمال الآلات الميكانيكية فى الزراعة لتخفيف عبء العمل عن حيوانات المزرعة ، وذلك عن طريق تكوين مؤسسات تقوم بشراء الآلات وتأجيرها لصغار الفلاحين .

ثانيا ـ المحافظة على مقومات الثروة الحيوانية فى البلاد والتوسع فى مشروعات الإنتاج الحيوانى :

لما كانت وزارة الأوقاف وهيئة الإصلاح الزراعى ومصلحة الأملاك وإدارة الأملاك المصادرة لديها سلالات ممتازة من الحيوانات الزراعية التى تعتبر ثروة عظيمة القيمة ، فإن المؤتمر ينشد الحكومة ضرورة المحافظة على الموجود لديها من حيوانات وإبقاء المشروعات الخاصة بها قائمة ، بل يرجو التوسع فيها تحقيقاً لأسباب كفاية البلاد نفسها بنفسها ولا سيما فى اللحم واللبن .

ثالثا ـ تمويل مشروعات الإنتاج الحيوانى :

لما كان الإنتاج الحيوانى يشمل جزءاً هاما من المحصيل الزراعية التى تعتمد عليها البلاد فى غذائها وكسائها وثروتها القومية ، ولما كانت البلاد تعانى نقصاً ذريعاً فى هذا الشأن يظهر أثره واضحاً فيما تنفقه حكومة وشعباً فى استيراد اللحوم والحيوانات الحية ومنتجات الألبان ، يضاف إلى المستوى الغذائى الضعيف الذى يتضح أثره فى المستوى الصحى للمواطنين ، ولما كان لا يمنع المزارع من ممارسة الإنتاج الحيوانى إلا عجزه عن توفير رأس المال اللازم لهذه العمليات ، فإن المؤتمر يوصى بأن تقوم الحكومة بتمويل مشروعات الإنتاج الحيوانى لدى الأفراد والهيئات ، وذلك بتشجيع البنوك والمؤسسات المالية على تسليف مربى الحيوان للحصول على الحيوانات الممتازة ومواد العلف سيما أن اتباع هذه السياسة بالنسبة لمحاصيل الحقل ساعد على انتعاشها وترسيخ قدمها ، كما يوصى المؤتمر تحقيقاً لهذه الناحية الاقتصادية أن ينظم حق الحكومة الضريبى فى أرباح المشروعات الحيوانية للتخفيف عن كاهلها بمعاملتها معاملة المحاصيل الحقلية فكلاهما عملية زراعية تبدأ من الأرض وتنتهى إليها .

رابعا ـ منع تصدير مواد العلف إلى الخارج وتشجيع صناعتها محليا :

ظهر من الأبحاث التى أجريت على الحيوانات بالجمهورية المصرية أنها تعانى نقصاً ذريعاً فى إنتاج اللبن واللحم بسبب نقص تغذيتها لقلة الأعلاف التى فى متناول مربى الحيوان وغلاء الصالح منها غلاء يثبط همته فى التربية ، ونظراً لأن فى تصدير العلف إضعافا لخصوبة التربة المصرية بتوالى إخراج المواد الغذائية الصالحة لها إلى بلاد أخرى .

فإن المؤتمر يرى منع تصدير جميع مواد العلف والعمل على تصنيع النواتج العرضية للمواد الزراعية الأولية التى تصلح لغذاء الحيوان فى مصر والتى لا تستعمل فى تغذية الإنسان ، ويكون ذلك تحت رقابة فنية حتى يمكن إنتاج علف رخيص يصلح لتغذية الحيوان فيرتفع إنتاجه وتزداد خصوبة التربة .

خامساً ـ زيادة الامكانيات الغذائية للبرسيم :

لما كان البرسيم — وهو العلف الأخضر الرئيسى للحيوانات فى مصر — ولما يمتاز به من وفرة فى المواد الغذائية ، ونظراً لما درج عليه العرف بين الفلاحين من الإسراف فى استعماله وعدم الانتفاع به انتفاعاً كلياً بحيث يقلل ذلك من نفعه ويزيد من اعتماد المزارعين على المواد المركزة لتغذية حيوانهم صيفاً .

فإن المؤتمر يوصى بضرورة تقنين استعمال البرسيم حسب احتياجات الحيوانات الفعلية شتاء ، والانتفاع بالزائد فى عمل الدريس لتغذية الحيوانات عليه فى الصيف وهذا ينتج عنه الإقلال من استعمال المواد المركزة صيفاً يضاف إلى ذلك ما يترتب على هذا النظام من تحسين الناحية الصحية والإنتاجية فى الحيوانات وكذلك خفض نفقات الإنتاج .

سادساً ـ تنسيق الجهود الفنية للجهات المسئولة عن الإنتاج الحيوانى:

لما كان تقدير الكفاية الإنتاجية فى الحيوان الأهلى يفتقر إلى الكثير من المعلومات التى لا بد من توافرها والثقة بمصادرها ، ولما كان التوسع فى دراسة أنواع الحيوانات الأجنبية أمراً يجب القيام به على نطاق واسع ومن زوايا مختلفة ، يضاف إلى ذلك أن أوجه الانتفاع بالمعلومات الموجودة فى الجهات الفنية الآن محدودة نظراً لخضوع هذه المزارع للروتين الحكومى العتيق واختلاف طرق تسجيل الحيوانات وإنتاجها بها .

فإن المؤتمر يوصى بضرورة تكاتف الجهات المسئولة (وزارة الزراعة — الجامعات — الجمعية الزراعية المصرية — المراكز الاجتماعية — التعليم الزراعى) فى عمل دراسات شاملة « Survey Studies » للحيوانات الزراعية المصرية تشمل البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، كما يوصى هذه الجهات بالعمل على نشر الحيوانات الأجنبية، التى ثبتت صلاحيتها وملاءمتها للبيئة المصرية ، فى المزارع الكبيرة أولا

حيث يتوفر من الخبرة وأسباب الرعاية ما يتفق مع إنتاجها العالى ، تضاف إلى ذلك المناداة بتوحيد نظم التسجيل بين هذه الجهات وغيرها من المزارع أيضاً بجانب العمل على نشره والنصح باتباعه بين المزارعين ، والجمعية المصرية للانتاج الحيوانى مساهمة منها فى إرساء قواعد التسجيل ستتقدم بمشروع تنفيذى لتوحيد التسجيل فى البلاد المصرية .

سابعا ـ زيادة إنتاج البلاد من اللحوم :

إن البلاد تعتمد على الماشية والأغنام كمصدر للحم فى غذائها، وحيث إن ارتفاع المستوى المعيشى للبلاد بسبب الحرب الأخيرة وزيادة النقد المتداول فيها قد سببا زيادة فى الاستهلاك من اللحوم استهلاكا شجع تجار اللحوم على سد حاجة السوق المحلية بوسائل شتى حتى أدى ذلك إلى نقص ملحوظ فى عدد الماشية والأغنام ، وحيث إن الإحصاءات الرسمية لعدد الحيوان الزراعى وما يذبح منه فى السلخانة العمومية يؤيد كل هذا ؛

فإن المؤتمر يوصى بزيادة الرقابة على ذبح الحيوان الزراعى بوسائل من بينها أن تعمل وزارة الزراعة على زيادة مراكز الذبح فى القرى ، ضمانا لتنفيذ القوانين التى يجب أن يراعى تنفيذها بدقة ، وخاصة من حيث التأكد من حظر ذبح العشار من الحيوانات الزراعية .

كما يوصى المؤتمر بالتوسع فى استغلال موارد البلاد من الثروة السمكية حتى يخف العبء عن كاهل الحيوان الزراعى .

ثامنا ـ زيادة إنتاج البلاد من الألبان :

لقد ثبت أن توسع الزراع فى تربية الجاموس وحيوانات اللبن ولا سيما فى أعماق الريف أعجز السوق المحلية عن استيعاب كل المنتج من الألبان أو تصنيعها ، وثبت أيضاً بصفة عملية أن إقامة معامل الألبان فى الريف هى بمثابة حجر الأساس لتشجيع

تربية الحيوان ، يؤيد هذا ما حدث فى قرية البرادعة بالقليوبية ، فقد شجعت إقامة مصانع الألبان بها المربين على اقتناء حيوان اللبن .

وبما أن اللبن مادة سريعة الفساد تتوقف قيمتها الغذائية والصحية على ضمان سرعة نقلها من قطعان اللبن إلى مصانع الألبان ، ونظراً لما يعانيه الريف المصرى من أزمة فى طرق المواصلات ، فإن المؤتمر يرى ضرورة تشجيع إقامة مصانع الألبان عن طريق إيجاد مراكز تجميع فى الجهات البعيدة عن المدن ثم إنشاء البعض الآخر قريباً من المدن الكبيرة التى تستهلك المقادير الكبيرة من الألبان، ويتبع هذا أيضاً تحسين طرق المواصلات وتعميم شبكتها حتى تتصل مراكز تصنيع الألبان بمراكز إنتاجها فى يسر وسرعة وسهولة .

تاسعاً ـ الاهتمام بالناحية التعليمية والتدريب المهنى لشئون الانتاج الحيوانى :

يستدعى التوسع فى الإنتاج الحيوانى زيادة عدد الإخصائيين وتدعيم الدراسات ذات الصلة بهذا الموضوع حتى يمكن توفير كل الأيدى العاملة اللازمة لصيانة وتحسين الثروة الحيوانية فى البلاد .

لهذا يود المؤتمر أن تعمل الجهات التعليمية « الجامعات ومدارس الزراعة » على زيادة الاهتمام بتدريس علوم الإنتاج الحيوانى وتعديل برامجها بما يتفق مع حالة البلاد وتقدم هذه العلوم ، كما يهمه أن يتجه التعليم الزراعى فى المدارس المتوسطة إلى الناحية العملية فى تربية الحيوان وإنتاجه، حتى يكون الخريجون على دراية وخبرة بأصول الإنتاج الصحيحة فى هذه الناحية التى يفتقر فيها الزارع المصرى للخبرة الواجبة

عاشراً ـ الدعوة إلى العناية بالانتاج المركز للدواجن :

إن زيادة عدد الدواجن بالقطر يساعد على زيادة إنتاج الغذاء البروتينى من اللحوم والبيض ، ولأن البيض مصدر هام للبروتين الحيوانى الرخيص الذى يسهل

على الطبقات الشعبية الحصول عليه بثمن زهيد ، وبما أن الحكومة اضطرت إلى حظر تصدير البيض إلى خارج البلاد، نظراً لزيادة عدد السكان وزيادة الاستهلاك المحلى ، ولأن إنتاج الدواجن قد تطورت وسائله فى السنين الأخيرة تطوراً سريعاً فى البلاد التى تعنى بالزراعة العلمية الحديثة فصارت الدواجن الآن ضمن المحاصيل الزراعية التى يمكن إنتاجها إنتاجا تجاريا مركزاً ، وبما أن البلاد فى سبيل ما سينتج عنه إنشاء واتساع المدن الصناعية بها وزيادة ازدحامها بالسكان ؛

لهذا فإن المؤتمر يوصى بضرورة العناية بالإنتاج المركز للدواجن ، ويدعو أصحاب رءوس الأموال إلى استغلال أموالهم فى مزارع الدواجن بالقرب من المدن الكبيرة ، كما يأمل المؤتمر أن توجه الحكومة عنايتها إلى رعاية هذه الصناعة الناشئة فتعد مزارع الوزارة للقيام بدور المربى الفنى الذى لا يتوافر الآن فى ميدان إنتاج الدواجن، وأن تعد هذه المزارع لإمداد معامل التفريخ البلدية ببيض التفريخ ، وأن تشجع صناعة وتوزيع علف الدواجن ، وأن تعنى الآلات والأدوات والكيماويات وغيرها مما تستلزمه هذه الصناعة من الرسوم الجمركية ، وأن تحسن المعامل البلدية للتفريخ وتحمى أصحابها مما تعرضوا له فى السنين الأخيرة حتى أدى إلى إغلاق أكثر من ثلث عددها .

كما يوصى المؤتمر بالعناية بتحسين وسائل تسويق الدواجن ومنتجاتها ؛

حادى عشر ـ حماية الحيوان ووقايته من الأمراض والطفيليات :

إن الأمراض وانتشارها بالشكل الوبائى الملحوظ فى البيئة المصرية تحدّ من زيادة الإنتاج الحيوانى كثيراً وتحمل الزارع كثيراً من العبء ؛

لهذا يرجو المؤتمر الجهات الحكومية أن تعمل على ضرورة استكمال وتعميم وسائل تحصين الحيوانات الزراعية ضد الأمراض الوبائية والطفيليات ، وتسهيل سبل ذلك بالنسبة للمزارعين .